

وضم الاحاديث التي رواها بعض الرواة بالمعنى الذي وقع له
 وحصلت له تلك الغلط لبعض الفقهاء بسبب ما رواه العلامة بن
 عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال كل صلاة لا يقرب فيها ابدا القرآن
 في حديث ارج الحديث ورواه عنه سفين بن عيينه وسمعت
 ابن جعفر وروح بن القاسم وعبد العزيز البراء ورجي
 وطائفة من صحابه هكلا رواه عنه شعبه في رواية
 حقاظ احكامه وجمهورهم وافرجه وحب بن جبر
 عن شعبه بلفظ لا تقرب صلاة لا يقرب فيها بفتح الكتاب
 حتى نعلم بعضهم ان هذه الرواية مفسرة للحديث الذي
 في الحديث انه عند الصلاة لا يتكلم الا لو كان
 من احد من المسلمين فاما ما في التمسك واحد متجدد فلا
 ريب في انه حديث واحد اختلف لفظه وتكون رواية وحب
 ابن جبر شاذة بالنسبة الى الفاظ بقية الرواة لا تقارنهم
 ورواه على اللفظ الاول لا يند بعد كل البعد ان يكون
 ابي هريرة رضي الله عنه بلفظين ثم يقل عنه ذلك ولم يكن
 لعل لا يجل من روايته على كثرة الروايات لشعبه فلهذا
 لم يثبت في نسخة الحديث كمن شعبه لا حدس روايته
 على كثرة اتم الروايات لوهب بن جبر ورواه ذلك حد يث الراهبه
 نفسها فان مداره على ابي حنيفة عن سهل بن سعد
 رضي الله عنه اختلف رواة على ابي حنيفة فقال مالك وجماعه
 معه فقد رويناها وقال ابن عيينه انكسها وقال
 ابن ابي حاتم ومعه ابن عبد الرحمن ملكها وقال

على كثرة روايته

الثوري

الثوري ملكها وقال ابو عسان انكسها واكثر هذه
 الروايات في الصحيحين فمن البعيد جدا ان يكون سهل بن
 سعد روى شخص هذه القصة من اولها الى اخرها لا اعين
 فسمع في كل من لفظا غير اللفظ الذي سمع في الاخرى بل ربما
 يعبر ذلك بطريق القطع وايضا فالمقطوع بان النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يقل هذه اللفاظ كلها في مرة واحدة
 تلك الساعة فلم يبق الا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لفظا
 منها وعبر عنه بقية الرواة بالمعنى والله اعلم ثم ان
 الاختلاف في الاستناد اذا كان بين ثقافتين متساويتين
 ونقد الترجيح فهو في الحقيقة لا يضر في قبول الحديث
 والحكم بصحة الرواية عن ثوري في الجملة ولكن يضر وذكر في
 الحديث عند التعارض مثلا يحدث لمختلف فيه على
 رواية اصل الحديث اختلف فيه في الجملة وان كان
 ذلك الاختلاف في نفسه يرجع الى امر لا يستلزم التمسك
 والله اعلم **النوع العشر المندرج قول**
 وهو اقسامها اذ روى في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من كلام بعض رواة الى اخره لم يرد المصنف بن اقسام
 المندرج الى اربعة قسم في المتن وثلاثة في الاستناد وقد
 قسمه المخطيب الذي صنف فيه الى سبعة اقسام وقد
 خصته ورتبته على مسانيد البواب والمسانيد
 على سادس المخطيب اكثر من القدر الذي ذكره وحاصله
 ان المندرج ثمانية تقع في المتن وتارة تقع في الاستناد
 فاما الذي في المتن فتارة ان يرد في الرواية في حديث

الاول
 والثاني
 والثالث